

المبحث الثاني

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث أمره ﷺ بقتل المتهم بأمر ولده

المَطْلَب الأول

سُوقَ حَدِيثِ أَمْرِه ﷺ بِقَتْلِ الْمُتَّهَمِ بِأَمٍّ وَلِيهِ

عن أنس رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُتَّهَمُ بِأَمٍّ وَلَدِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَعَلِّي رضي الله عنه: «إِذْهَبْ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ»، فَأَتَاهُ عَلِيٌّ، فَإِذَا هُوَ فِي رَكْبِي^(١) يَتَبَرَّدُ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَخْرِجْ، فَنَاولَهُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ، فَإِذَا هُوَ مَجْبُوبٌ لَيْسَ لَهُ ذِكْرٌ! فَكَفَّ عَلِيٌّ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَمَجْبُوبٌ مَا لَهُ ذِكْرٌ.

(١) الرُّكْبِي: البئر، «النهاية في غريب الحديث» (٢/٢٦٦).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوْقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

لِحَدِيثِ أَمْرِهِ ﷺ بِقَتْلِ الْمُتَّهَمِ بِأَمٍّ وَلِيهِ

فقد أشكل على جملة من الكُتَّابِ المعاصرينَ فهمُ هذا القضاءِ النبويِّ الشَّريفِ في الحديثِ، فأوغلوا في التَّشْنِيعِ على رَاوِيهِ؛ إذ كيف يأمرُ عندهم مثلُ رسولِ الله ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِ رَجُلٍ، ولم يكن ثمةَ مُوجِبٍ لِلْقَتْلِ؟ ومن دون أن تتَحَقَّقَ تَهْمَةُ الزُّنَا، لا بُوْحِي، ولا بَيِّنَةٌ، ولا بإِقْرَارِهِ! لِيُظْهَرَ بَعْدُ كَذِبُ هَذَا الظَّنِّ فِي الْمَتْنِ.

وفي تقريرِ هذا الاعتراضِ، يقول (محمَّد الغزالي):
«يُسْتَحِيلُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى رَجُلٍ بِالْقَتْلِ فِي تَهْمَةٍ لَمْ تُحَقَّقْ، وَلَمْ يُوَاجِهْ الْمُتَّهَمُ، وَلَمْ يُسَمَعْ لَهُ دِفَاعٌ عَنْهَا، بَلْ كُشِّفَتِ الْأَيَّامُ عَنْ كَذِبِهَا!
وقد حاول النَّوَوِي -غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ!- تَسْوِيعَ هَذَا الْحُكْمِ، بِقَوْلِهِ: لَعَلَّ الرَّجُلَ كَانَ مُنَافِقًا مُسْتَحِقًّا لِلْقَتْلِ لِسَبِّ آخَرٍ! ونقول: مَتَى أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ بِقَتْلِ الْمُنَافِقِينَ؟ مَا وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ! بَلْ لَقَدْ نَهَى عَنْهُ.

وظَاهِرٌ مِنَ السِّيَاقِ أَنَّ الرَّجُلَ نَجَا مِنَ الْقَتْلِ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ مِنَ الْعَاهَةِ الَّتِي بِهِ اسْتِحَالَةُ تَوْجِيهِ الْأَتِّهَامِ إِلَيْهِ، أَفَلَوْ كَانَ سَلِيمًا أَبِيعَ دَمُهُ؟ هَذَا أَمْرٌ تَابَاهُ أَصُولُ

الإسلام وفروعه كلها؛ إنَّ بالحديثِ عِلَّةٌ قادحة، وهي كافية في سَلْبِ وصفِ الصَّحَّةِ عنه، وأهلُ الفقه لا أهلُ الحديثِ هم الَّذِينَ يَرُدُّونَ هذه المَروياتِ»^(١).

ويزيد (جعفر السَّبحاني) في هذا الاعتراضِ قائلاً: «هل كان النَّبي ﷺ قائماً على البَيِّنة، أو على عليه الشَّخصي؟ . . لماذا لم يُعزَّر البَيِّنة الكاذبة، مع أنَّ شاهد الزُّور يُعزَّر؟!»^(٢).

(١) «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» (٣٨-٣٩).

(٢) «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/٦٤٨).

المَطْلَب الثالث

دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ عن حديث أمره ﷺ بقتلِ الْمُتَّهَمِ بِأَمٍّ وَلَدِهِ

لكني نَتَحَقَّقُ الْحَكْمَةَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ شَرْعًا وَعَرَفًا، لَا بَدَأَ أَوَّلًا مِنْ تَبْيِينِ الْمُلَابَسَاتِ الَّتِي اكْتَنَفَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ، وَاسْتِحْضَارِ سَائِرِ الرُّوَايَاتِ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، لِيُنْكَشَفَ بِذَلِكَ مَا أُجْمِلُ فِي تِلْكَ الرُّوَايَةِ الْمُخْتَصِرَةِ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَلِيُعْلَمَ وَجْهُ الْحَقِّ فِيْمَا ابْتَدَأَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِجْرَاءٍ فِي الْقَضِيَّةِ، فنقول:

المراد بِأَمٍّ وَلَدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ: مَارِيَّةُ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ، الَّتِي أَهْدَاهَا لَهُ الْمُقَوْسُ صَاحِبُ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ سَنَةَ سَبْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ^(١)، وَمَعَهَا أَخْتُهَا سَيِّرِينَ، وَكَانَتْ مَارِيَّةُ نَزَلَتْ فِي عَالِيَةِ الْمَدِينَةِ، وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْقَبْطِ ابْنِ عَمٍّ لَهَا^(٢) يَتَرَدَّدُ إِلَيْهَا، وَيَتَحَدَّثُ إِلَيْهَا بِحُكْمِ الْقَرَابَةِ وَالْمَحْتَدِ.

فَتَكَلَّمَ حِينَئِذٍ بَعْضُ النَّاسِ فِي فَعْلِهِ، وَشَنَّعُوا صُورَةَ ذَلِكَ.

وَكَانَ هُوَ نَصْرَانِيًّا، وَلَمْ يَأْتِ أَنَّهُ أَسْلَمَ، حَتَّى قَالَ النَّاسُ: عِلْجٌ يَدْخُلُ عَلَى عِلْجَةٍ!^(٣) مَعَ مَا عُلِمَ مِنْ اخْتِلَاطِهِ إِلَيْهَا فِي الْجُمْلَةِ^(٤)، فَاسْتَدَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَتِكِهِ حُرْمَةَ بَيْتِ النَّبُوَّةِ بِنَقْضِهِ الْعَهْدِ^(٥).

(١) انظر «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤/١٩١٢)، و«الإصابة» لابن حجر (٨/٣١٠-٣١١).

(٢) كما جاءت به الرواية في «الحلية» لأبي نعيم (٧/٩٢) وغيره.

(٣) «كشف المشكل» لابن الجوزي (٣/٣٠٨).

(٤) «التحجير» للصنعاني (٣/٥٤١).

(٥) «الإفصاح» لابن هبيرة (٥/٣٨٥).

والله سبحانه حافظ لأوامرِ رسوله ﷺ، فلا يَقَعُ شيءٌ منها غَلَطًا، فإنه مَحْفُوظٌ مَعْصُومٌ؛ فإذا أَمَرَ بشيءٍ على قَضِيَّةٍ تَسْتَدْعِي ذلك الأمرَ بِمَوْجِبِ الْحَقِّ، وإن كان في باطنِ تلك القضية ما لو عَلِمَ به رسول الله ﷺ لَعَبَّرَ ذلك الأمرَ: جَعَلَ الله ﷻ الأقدارَ حائِلَةً دون إنفاذِ ذلك المَقْدَمِ، حتَّى تُكْشَفَ له ﷺ عن عواقِبِ الأمور^(١)؛ وهذا عينُ ما جَرَى في هذه القَضِيَّةِ!

وذلك: أَنَّهُ لَمَّا نَظَرَ عليٌّ ﷺ في حالِ ذلك الإنسانِ، وَجَدَهُ مَجْبُوبًا، وَأَظْهَرَ الله مِنْ حالِ التَّزَمِّي أَنَّهُ حَصُورٌ، كُلُّ ذَلِكَ مُبَالَغَةً فِي صِيَانَةِ حَرَمِ رَسُولِ الله ﷺ، وإِظْهَارًا لَتَكْذِيبِ مَنْ تَقَوَّهَ شيءٌ مِنْ ذلك^(٢)؛ وَلَعَلَّهُ لَوْ رَأَاهُ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ، وَصَدَّرَ مِنْهُ مَا يُضْغِي عَلَيْهِ لِيَأْسِ التُّهْمَةِ: لَمْ يَبَيِّنْ لَعَلِّي ﷺ أَنَّهُ مَجْبُوبٌ إِلَّا بَعْدَ قَتْلِهِ.

فَحَفِظَ الله بهذا ذِمَّةَ رسوله ﷺ مِنْ أَنْ يَجْرِي فِيهَا غَلَطٌ يُشْبِهُ الْغَدْرَ، كَمَا حَفِظَهَا مِنْ أَنْ يَجْرِي فِيهَا حَقِيقَةُ الْغَدْرِ^(٣).

هذا؛ وَمِمَّا يَكْشِفُ غِشَاوَةَ الْإِشْكَالِ عَنْ فَهْمِ هَذَا الْحَدِيثِ:

ما جَاءَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى لِلْحَدِيثِ بِسَيْطَةٍ، بِمَسَاقٍ أَكْمَلَ وَأَوْضَحَ لِتَصَوُّرِ الْحَادِثَةِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ الْمُخْتَصَرِ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، يَقُولُ فِيهَا عَلِيٌّ ﷺ:

«كَثُرَ عَلَيَّ مَارِيَةٌ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِبْطِي ابْنِ عَمِّ لَهَا، كَانَ يَزُورُهَا، وَيَخْتَلِفُ إِلَيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِي: «خُذْ هَذَا السَّيْفَ، فَانْطَلِقْ إِلَيْهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ عِنْدَهَا فَاقْتُلْهُ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَكُونُ فِي أَمْرِكَ إِذْ أَرْسَلْتَنِي كَالسَّكَّةِ الْمُحْمَاةِ لَا يُتَيْنِي شَيْءٌ، حَتَّى أَمْضِيَ لَهَا أَرْسَلْتَنِي بِهِ؟ أَوِ الشَّاهِدُ يَرَى مَا لَا يَرَى الْغَائِبُ؟ قَالَ: «بَلِ الشَّاهِدُ يَرَى مَا لَا يَرَى الْغَائِبُ».

يقول عليٌّ ﷺ: فَأَقْبَلْتُ مُتَوَشِّحًا السَّيْفَ، فَوَجَدْتُهُ عِنْدَهَا، فَاجْتَرَطْتُ السَّيْفَ، فَلَمَّا أَقْبَلْتُ نَحْوَهُ، عَرَفَ أَنِّي أُرِيدُهُ، فَاتَى نَخْلَةً فَرَقَى فِيهَا، ثُمَّ رَمَى

(١) «الإنصاح» لابن هبيرة (٢٨٦/٥).

(٢) «المفهم» (٦٣/١٦).

(٣) «الإنصاح» لابن هبيرة (٢٨٦/٥).

بنفسه على قفاه، وشعر برجليه، فإذا هو أجب أمسح! ما له ما للرجال قليلاً ولا كثيراً، فأعمدت سيفي، ثم أتيت النبي ﷺ فأخبرته، فقال: «الحمد لله الذي يضرِف عنا أهل البيت»^(١).

قال أبو العباس القرطبي: «هذا يدل على أن أمره بقتله إنما كان بشرط أن يجده عندها على حالة تقتضي قتله، ولما فهم عنه علي ﷺ ذلك سأله، فبين له شيئاً شافياً، فزال ذلك الإشكال»^(٢).

فهذا يتبين: أن هذا الرجل كان أمر النبي ﷺ بضرب عُنقه لما قد استحل من حرَمته، لكن اشترط أن يجده عند بيته على حالة تقتضي نقض عهده^(٣)، ولذا بعث علياً ﷺ ليرى القصة، فإن كان ما بلغه عنه حقاً قتله، ولهذا قال ﷺ في حديثه: «أكون كالسكة المحممة، أم الشاهد يرى ما لا يرى الغائب...»؛ والأمر وإن كان مجرد تهمة، لكنها في جانب حرَم النبي ﷺ جناية.

وليس أمره بقتله إقامة لحد الزنا، كما غلط المعترض في فهمه، «لأن إقامة حد الزنا ليس هو ضرب الرقبة، بل إن كان مُحصناً رُجم، وإن كان غير مُحصن جُلِد، ولا يُقام عليه الحد إلا بأربعة شهداء، أو بالإقرار المُعتبر. لكن لما تبين أنه كان مجبوراً، عُلم أن المفسدة مأمونة منه بالمرّة»^(٤).

ولو كان ما أمر به النبي ﷺ قضاء مُبرئاً بالقتل، لما أوكل إلى علي ﷺ إعمال نظره في الحكم المُستحق، كما هو ظاهر من قوله: «.. بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب»، والرؤية هنا «أراد بها رؤية القلب، لا رؤية العين! أي: أن

(١) أخرجه البزار في «المسنَد» (٢٣٧/٢) والبيهقي في «المختار» (٣٥٣/٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٧٨/٣)، وقال: «هذا غريب لا يعرف مسنداً بهذا السياق إلا من حديث محمد بن إسحاق»، وجاء تصريح ابن إسحاق بالسماع في «التاريخ الكبير» للبخاري (١٧٧/١)، فالإسناد متصل جيد، وانظر «السلسلة الصحيحة» (١٩٠٤).

(٢) «المفهم» (٦٤/١٦).

(٣) «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٤٧٦/١٢).

(٤) «الصارم المسلول» لابن تيمية (ص/٥٩-٦٠).

الشَّاهِدَ يَتَبَيَّنُ لَهُ مِنَ الرَّأْيِ وَالنَّظَرِ فِي الْأَمْرِ، مَا لَا يَظْهَرُ لِلْغَائِبِ، لِأَنَّ الشَّاهِدَ
لِلْأَمْرِ يَتَّضِحُ لَهُ مَا لَا يَتَّضِحُ لِلْغَائِبِ»^(١).

وهذا ما جرى على وفقه عليٌّ عليه السلام، حيث إنَّه لما انكشف له أنَّه محبوب،
لم يَتَعَرَّضْ لَهُ بِالْقَتْلِ، لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الْإِنْسَانَ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى إِيْيَانِ بَيْتِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، «إِلَّا عِلْمُهُ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يَتَّهَمُ لَكُونِهِ مَحْبُوبًا، فَقَلِطَ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَوْ
فَهِمَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَرَاءَةُ الْإِنْسَانِ عِنْدَ نَفْسِهِ، حَتَّى تَكُونَ بَرَاءَتُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ ظَاهِرَةً
مَعْلُومَةً: لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ»^(٢)، كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ رَأَاهُ مَعَ زَوْجِهِ صَفِيَّةَ رضي الله عنها لَيْلًا:
«عَلَى رِسْلِكَمَا؛ إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتِ حُمَيٍّ...»^(٣).

فالحمد لله الَّذِي يَضْرِفُ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ الْفُتُونُ، كَمَا يَرُدُّ عَنْ سُتْنَةِ الطُّعُونِ.

(١) نقله الصنعاني عن ابن جرير الطبري في «التنوير شرح الجامع الصغير» (٥٣٣/٦).

(٢) «الإفصاح» لابن هبيرة (٣٨٦/٥).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، رقم: ٢٠٣٨)، ومسلم في
(ك: الآداب، باب بيان أنه يستحب لمن رثي خالها بامرأة وكانت زوجته أو محرما له أن يقول هذه

فلانة ليذفع ظن سوء به، رقم: ٢١٧٥).

